سياسة الأسلاك الشائكة الفرنسية وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية 1954-1962م

The politics of the French barbed wire and its implications for the course of the liberation revolution 1954 -1962

سامية بن فاطمة[1]

[1] جامعة الجلفة، الجزائر، s.benfatma@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/28 تاريخ القبول:2021/05/21 تاريخ النشر: 2021/05/31

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحديد طبيعة الإستراتيجية الفرنسية في محاصرة الثورة وتضييق الخناق عليها لتمنع عنها أي مدد خارجي، من خلال مشروع جديد يبرز بجلاء مدى التوتر الذي كانت تعانيه السلطة الفرنسية تجاه الثورة التحريرية، ما جعلها تجند له كل إمكانياتها لإنجاحه، ثم كيف كانت تداعيات هذا المشروع الفرنسي المطبق على المسار الطبيعي للثورة التحريرية .

وبعد معالجة الموضوع يمكن القول، أن المشروع الفرنسي المتمثل في الأسلاك الشائكة كان بمثابة الورقة الرابحة التي تراهن عليها فرنسا في الاحتفاظ ب "الجزائر فرنسية"، وتحقيق هدفها في القضاء على الثورة التحريرية بتغيير مسارها نحو التراجع والفشل، فتمكنت فعليا أن تحقق بعض أهدافها من خلال شل حركة جيش التحرير وتراجع عملياته الحربية ظرفيا بسبب نقص التزود بالأسلحة، غير أن نجاحها كان نسبيا أمام إرادة جيش التحرير الوطني التي استطاعت مواجهة الأسلاك الشائكة وتنشيط عمليات المواجهة ودعم مختلف المعارك، التي ما كانت لتستمر لولا توفر السلاح.

كلمات مفتاحية: السياسة الفرنسية؛ الأسلاك. الشائكة؛ الانعكاسات ؛ مسار الثورة التحريرية

Abstract

The study aims to determine the nature of the French strategy in besieging the revolution and tightening the stranglehold on it to prevent any external extensions, Through a new project that clearly highlights the extent of the tension that the French authority was experiencing towards the liberation revolution, which made it recruit all its possibilities for its success,Then how were the repercussions of this French project applied to the natural course of the liberation revolution on its way to independence.

After addressing the issue, it can be said that the French barbed wire project was the trump card that France is betting on retaining "French Algeria", Achieving its goal of eliminating the liberation revolution by changing its course towards retreat and failure, so it was able to achieve some of its objectives in that it paralyzed the Movement of the Liberation Army and decreased its war operations circumstantially because of the lack of weapons supply, However, its success was relatively in the face of the will of the ELN, which was able to confront the barbed wire, activate confrontations and support various battles, which would not have continued without the availability of weapons.

Keywords: politics French; barbed wires; reflections; path; revolution Editorial

المؤلف المرسل: سامية بن فاطمة، **الإيميل:** s.benfatma@univ-djelfa.dz

1. مقدمة

عرفت الثورة الجزائرية المسلحة بعد انطلاقتها اتساعا كبيرا، مع تزايد تأثيرها في الأوساط الجماهيرية الشعبية، في الوقت الذي كانت تسجل انتصاراتها على الآلة الاستعمارية الفرنسية، خاصة بعد مؤتمر الصومام سنة 1956م، حيث أصبح العمل الثوري يتسم بالتنظيم والقوة والفعالية، داخل الوطن من خلال ما حققه جيش التحرير الوطني من تفوق، وخارج الوطن بما تسجله جهود الدبلوماسية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية، فكان واضحا أن موازين التفوق في طريقها إلى التحول لصالح الثورة، وهو ما أحدث ضغطا رهيبا لدى الساسة الفرنسيين وتخوفا كبيرا من إمكانية انفلات الأوضاع، فحاولت فرنسا جاهدة وبمختلف الطرق عزل الشعب الجزائري عن ثورته بعد أن أدركت أنها تستمد طاقتها منه، غير أن كل محاولاتها كانت فاشلة وبلا جدوى، فكان لابد من التفكير مليا والتخطيط جديا في إيجاد طريقة تساعدها في عزل الثورة التحريرية عن جارتيها تونس والمغرب، ففكرت وخططت ثم سارعت إلى وضع شبكة من الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة على الحدود الجزائرية–التونسية والحدود الجزائرية–المغربية في إطار ما عرف بخطي "موريس وشال" كانا بمثابة الإستراتيجية الجديدة التي اتبعتها فرنسا وعولت عليها كثيرا من أجل خنق الثورة والقضاء عليها، ومن هنا نطرح الإشكالية البحثية التالية: كيف كانت الانعكاسات التي طرحتها الإستراتيجية الفرنسية الجديدة المتمثلة في الأسلاك الشائكة المطبقة في الحدود الشرقية والغربية، على مسار الثورة التحريرية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من المحاور، مثلت في عمومها الهيكل العام لهذا المقال، والمحاور هي:

– تعريف "الأسلاك الشائكة".

– تنفيذ مشروع "الأسلاك الشائكة" الفرنسي على الحدود الشرقية والغربية وأهدافه.

– انعكاسات مشروع "الأسلاك الشائكة" على مسار الثورة التحريرية.

يهدف الموضوع إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة من خلال جملة من المحاور، لأجل تحديد طبيعة الإستراتيجية الفرنسية في محاصرة الثورة وتضييق الخناق عليها حتى تمنع عنها أي مدد خارجي يمكن أن يساهم في دعمها، من خلال مشروع جديد يعبر فعليا عن التوتر لدى السلطة الفرنسية تجاه الثورة التحريرية، ما جعلها تجند له كل إمكانياتها لإنجاحه، ثم كيف كانت تداعيات هذا المشروع الفرنسي المطبق على المسار الطبيعي للثورة التحريرية في طريقها نحو تحقيق الاستقلال. مع الإشارة إلى أننا اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي الوصفي، القائم على جمع المادة العلمية ووصفها، وكذا المنهج التحليلي من خلال تحليلنا لهذه المادة العلمية التي بين أيدينا.

2. تعريف "الأسلاك الشائكة"

يمكننا تعريف الأسلاك الشائكة بأنها "شبكة من الموانع الاصطناعية، مكونة من عدد من الأوتاد المعدنية أو الخشبية المغروسة في الأرض على أربعة أو خمسة صفوف، يصل بينها جبهيا وقطريا أسلاك شائكة معدنية، أما المسافة بين الأوتاد فمقدرة ب1.5م، وهي ذات المسافة بين الصفوف أيضا، وتنصب شبكة الأسلاك الشائكة على مسافة 50 /60م أمام مواقع المشاة، ويكون قبلها عادة حقل ألغام مضاد للدبابات وحقل ألغام مضادة للمشاة، كما تدعم الشبكة نفسها بالفخاخ والألغام المضادة للأشخاص بغرض منع العدو من اجتيازها، وكذلك يتم دعمها بألغام منيرة تنفجر وتضيء المكان عند محاولة العدو اجتيازها مع استخدام جهاز عسكري خاص يربط بالأسلاك الشائكة يطلق إنذارا عند اجتياز الشبكة أو قطع أسلاكها ولعل المهمة الأساسية للأسلاك الشائكة هي منع العدو من مفاجأة المدافعين والحد من سرعة اندفاع المهاجمين خلال مرحلة الهجوم، ولا تستطيع شبكة الأسلاك الشائكة إيقاف الدبابات التي تستطيع سحقها وتجاوزها، ولمنعها من المغامرة يتم تعزيز الشبكة بألغام مضادة للدبابات تزرع وسط الشبكة نفسها **(الموسوعة العسكرية، 1981، صفحة 83)**

ولشبكات الأسلاك الشائكة الثابتة حسب ارتفاعها ثلاثة أنواع نذكرها كما يأتي **(الموسوعة العسكرية، 1981، صفحة 84)**

- ❖ الشبكة العادية: تنصب في الأرض ويكون ارتفاع أوتادها فوق سطح الأرض 120سم، وعمق الشبكة من 4.6 إلى 6 م، وهي تدعم من الجانبين بأسلاك شائكة أو عادية للشد مربوطة بأوتاد قصيرة ومغطاة بأسلاك شائكة.
- ❖ الشبكة العالية: يكون ارتفاعها فوق سطح الأرض من 160 إلى 180سم، وعمقها يتراوح من 1.5 الى03م، وتنصب هذه الشبكة في مناطق التسلل الحساسة وحول المعسكرات والمطارات وتدعم من الجانبين بأسلاك شد وبشبكة عادية.
- ❖ الشبكة المنخفضة: تنصب في الغابات والمناطق المغطاة بالأعشاب، كما تنصب تحت الماء على الشاطئ أو على ضفاف الأنهار، يكون ارتفاعها عن سطح الأرض حوالي 30 إلى 40سم، وتتميز بإمكانية إخفائها بحيث تفاجئ العدو خلال الهجوم.

وإضافة إلى الشبكات المذكورة، يمكن استخدام شبكات متحركة قابلة للطي (كونسرتينا)، وهي عبارة عن شبكات أسطوانية يبلغ طولها 10 م، وقطرها يتراوح من 70 إلى 90سم، وتمتاز (الكونسرتينا) عن الثابتة بأن نصبها في مكان آخر عند تبديل الموقع لا يتطلب غرز أوتاد كثيرة في الأرض، لذا فهي تستخدم في الجبال والمناطق الصخرية **(الموسوعة العسكرية، 1981، صفحة 84)**

أما عن الأسلاك الشائكة في الجزائر فإنها قد استعملت من طرف العسكريين الفرنسيين منذ انطلاقة الثورة في الفاتح نوفمبر 1954م، حيث عملوا على إحاطة مراكزهم بها، لتستعمل لاحقا في المزارع والقرى والمدن وفي كل مكان أقاموا فيه، فاكتست الجزائر بذلك صبغة دفاعية **(كواتي، 2010، صفحة 102)** .

أقامت فرنسا المحتشدات وزجت بالجزائريين فيها خلال سنة 1955م، أطلقت عليها اسم "مراكز الإيواء" تضليلا للرأي العام الداخلي والخارجي، أحاطتها بالأسلاك الشائكة والمكهربة بهدف خنق الثورة في بدايتها وعزل الشعب عنها، فأوجدت العديد من المراكز نذكر منها "محتشد قلتة السطل" بضواحي الجلفة وهو أول محتشد رسمي في الجزائر، ثم محتشد "أفلو"، و"شلال" بضواحي المسيلة، "بوسوي" بضواحي سيدي بلعباس...، عملت فرنسا على جعلها مناطق معزولة وتحت حراسة مشددة تفتقر إلى ادني شروط الحياة مع الإشارة إلى أن هذه المحتشدات قد ضمت العديد من الدعاة والعلماء والشباب الثائر ضد فرنسا التي كانت ترى في عزل هذه الشرائح المختلفة خطة تساعدها في القضاء على الثورة، ومنه ولدت فكرة الأسلاك الشائكة على المستوى الداخلي وحول المناطق المحرمة دون أن ترسم على الحدود (مريوش، 2010، الصفحات 147-148) . وبعد انتشار الثورة التحريرية عقب هجومات الشمال القسنطيني بتاريخ 20 أوت 1955م ازدادت الرغبة الفرنسية في القضاء عليها، فوسعت من استخدامها للأسلاك الشائكة، وكذلك الأمر بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، الذي عمل على تنظيم الثورة وهيكلتها، إذ منذ ذلك التاريخ اتخذت فرنسا من الأسلاك الشائكة وسيلة دفاعية لها أكثر منها هجومية (مريوش، 2010، صفحة 148)

3. تنفيذ مشروع "الأسلاك الشائكة" الفرنسي على الحدود الشرقية والغربية وأهدافه

تمكنت الثورة التحريرية من فرض نفسها تدريجيا على الصعيد العسكري رغم تزايد الإمدادات الفرنسية وهي الحقيقة التي أدركها ضباط جيش الاحتلال، بعد أن واجهتهم في الميدان مقاومة شعبية منظمة تحت قيادة سياسية وعسكرية عازمة على تحقيق هدفها الاستراتيجي الذي رسمته في بيان أول نوفمبر 1954م وهو تمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره واستقلال بلاده، وفي ذات السياق نجد "كلوسترمان" يلخص الموقف أمام البرلمان الفرنسي عشية سقوط الجمهورية الرابعة قائلا: "تدرك جبهة التحرير أنها غير قادرة على تحقيق نصر عسكري كلاسيكي لكنها واعية بقدرتها على أمرين: إجبارنا على الانسحاب بدون قيد أو شرط، وتدويل القضية الجزائرية" **(عباس، 2007، الصفحات 135-136)**.

كانت كل من تونس والمغرب بمثابة القواعد الخلفية للثورة، خاصة بعد استقلالهما في شهر مارس عام 1956م، ما جعل فرنسا تجتهد في ابتكار وسيلة فعالة لمنع جميع أشكال التواصل والاتصال الخارج عن إرادتها، حتى لو تطلب ذلك إبادة كل الجزائريين **(زغيدي، 2004، صفحة 213)**

ومن المهم أن ندرك حقيقة الدور الذي لعبته مناطق الحدود الجزائرية الآهلة بالسكان التي مثلت درعا واقيا لجيش التحرير الوطني منذ بداية الثورة المسلحة إلى غاية سنة 1956م، من خلال توفيرها للإقامة والتمركز والتموين والاتصالات وغيرها... ونظرا لقيام المعارك اليومية بين وحدات جيش التحرير والقوات الفرنسية بهذه المناطق، سارعت فرنسا لتجعل منها وعلى عمق 50 كم داخل الجزائر مناطق عسكرية محرمة، فعمدت إلى تحطيم المنازل وقتل الماشية وإتلاف المحاصيل الزراعية وقطع الأشجار وتسميم المياه، ما نتج عنه فرار السكان نحو المناطق الداخلية، وما تبقى منهم تم جمعهم في المحتشدات والمعتقلات ومراكز التجمع والفرز والسجون، تحت الحراسة العسكرية والمراقبة الشديدة عن طريق البطاقات الخاصة التي يتم تقديمها عند الدخول والخروج في الأوقات المسموح بها (قنطاري، 2010، صفحة 61).

يمكننا القول أن فكرة إغلاق الحدود الجزائرية-التونسية يعود إلى البدايات الأولى لانطلاقة الثورة، حيث تكررت الاجتماعات بين المقيم العام الفرنسي في تونس الجنرال "بوايي دولاتور" والحاكم العام بالجزائر "روجي ليونار" للتنسيق معا قصد إحكام غلق الحدود أمام المجاهدين، كما أن كاتب الدولة الفرنسي للحرب والنائب عن الجزائر في البرلمان الفرنسي "جاك شوفالييه" كان قد عقد اجتماعا في باريس رفقة الجنرال "بوايي دولاتور" تحت رئاسة "كريستيان فوشيه" الوزير الفرنسي للشؤون التونسية والمغربية للتنسيق ومنع التسرب إلى الجزائر **(ياحي، 2010، صفحة 25)**، لأن المخابرات الفرنسية كانت تعلم بدخول المجاهدين إلى الجزائر عبر الحدود، فهذا "ماكس لوجان" يصرح يوم 03 أفريل 1957م قائلا: "إن في كل شهر تجتاز الحدود التونسية-الجزائرية ألف قطعة من السلاح تقريبا في طريقها إلى الثوار، ففي شهر سبتمبر 1957م وقعت عدة حوادث على الحدود بأمر من وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس" بحجة حق المتابعة والمطاردة **(ياحي، 2010، صفحة 25)**.

انطلقت الإدارة الاستعمارية في بناء الخط بعد أن أعدت له مشروعا محكما راعت فيه كل جوانب الإبادة البشرية، دون إغفال مواطن النقص والضعف فيه، وبدأ العمل لتجسيده على الأرض بالحدود الجزائرية الغربية في نهاية شهر أوت 1956م وفي الحدود الشرقية كذلك **(زغيدي، 2004، صفحة 213)**

وعموما فان فكرة إنشاء الخطوط الشائكة المكهربة تعود إلى الجنرال "فانكسام" قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي أراد تطبيقه في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية لكنه لم يتم، فطبقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد "أندري موريس" -وزير الدفاع في حكومة "بورجيس مونوري"- الذي اقترح انجاز خط مكهرب بالحدود الغربية والشرقية نهاية سنة 1956م وبداية سنة 1957م، بعد عرضه على البرلمان الفرنسي الذي صادق عليه (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ، 2010، الصفحات 279-280) ، حيث قدم الجنرال كل التبريرات العسكرية واللوجستيكية التي كانت الثورة تتفوق بهما على

الجيش الفرنسي، ورغبة منه في تحقيق تفوق عسكري فرنسي يعيد له هيبته ومكانته المنكسرة عبر التاريخ، في الوقت الذي كان فيه البرلمان تحت ضغط مساندي الجزائر الفرنسية من الكولون وأنصارهم **(زغيدي، 2004، صفحة 214)** ، ليصبح المشروع حاملا لاسم صاحبه (خط موريس)، كما عرف بعدة تسميات أخرى منها (سد الموت، السد القاتل..)، وقد استفاد "اندري موريس" شخصيا من هذه الصفقة المربحة باعتباره شريكا في مصنع الأسلاك الشائكة التي تزود الخط المكهرب بالمواد الأولية (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ، صفحة 280)

مهدت فرنسا لإنجاح سياستها العسكرية بحملة دعائية واسعة، جندت لها جميع الوسائل المادية والمعنوية وكذا البشرية، حيث اعتبر هذا الانجاز بمثابة الابتكار الفعال الذي من شأنه القضاء على الثورة الجزائرية (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ، 2010، صفحة 282).

يمتد خط موريس المكهرب من الناحية الشرقية على الحدود التونسية: شمالا من عنابة في اتجاه الجنوب عبر: "بن مهيدي، الذرعان، شيحاني، بوشقوف، المشروحة، سوق اهراس، امداوروش، مرسط، الكويف، تبسة، بئر العاتر، نقرين ناحية وادي سوف"، طوله 460كلم وعرضه من 30 إلى 60م، وغربا من "مرسى بن مهيدي بولاية تلمسان إلى بني ونيف بولاية بشار مرورا بالمشرية وفقيق وبني ونيف والعبادلة ومغنية والعريشة وعين الصفراء"، بطول 750كلم، مع الإشارة إلى أن الخط الغربي لا يمر على الحدود مباشرة بكامله، وإنما حسب طبيعة الأرض والأهداف التي يمكن أن يعمل على حمايتها، ففي الشمال نجده يبتعد عن الحدود بحوالي 03 إلى 04 كلم، بينما يصل هذا البعد في مناطق أخرى إلى حوالي 100كم، ولا يتشابه الخط في عرضه في كل المناطق التي يمر بها، بل نجده يتراوح بين الاتساع والضيق، وذلك حسب ظروف كل منطقة يعبرها **(كواتي، 2010، الصفحات 102-103)**.

يتكون خط موريس من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة، بها تيار كهربائي تتراوح طاقته مابين 5000 و7000 فولط، بعرض يتراوح مابين 06 إلى 12م، زرعت أرضيته بألغام مختلفة الأحجام الفردية منها والجماعية، وضعت هذه الألغام على طول الأسلاك بمعدل 50 ألف لغم في كل 20 كم، وكانت الأسلاك متصلة بمراكز للمراقبة، كما كان الخط أيضا مزودا من الجانبين بالألغام والأسلاك الشائكة، وداخل الخطوط المكهربة توجد أسلاك دائرية على شكل لولبي، أما مراكز المراقبة فإنها أقيمت على طول الخط وهي محصنة تبعد عن بعضها البعض بكيلومترين ونصف، وكانت الطاقة الاستيعابية لكل مركز من 100 إلى 300 مزودين بالمدافع والبنادق الرشاشة، ومدافع الهاون عيار 40 و75، ومدافع 105، وتشديدا في الرقابة تم تعزيز الخط بالدبابات والمصفحات التي كانت تنتقل ليلا ونهارا دون توقف، وهي ذات المواصفات الموجودة في خط الناحية الغربية **(غربي، 2010، الصفحات 37-38)**، وقد عملت السلطة الفرنسية

على تزويد هذه الخطوط بأجهزة الرادار القادرة على التقاط أدنى حركة عبر الخطوط، محددة بذلك مكان تواجد جنود جيش التحرير مما يسمح لعناصرها ضرب الهدف المحدد بقذائف المورتي عيار 120ملم والمدافع الثقيلة عيار 155ملم **(Bellahsene, s-d, p. 93)** إذن تم بناء السد المكهرب بعد دراسات مكثفة حول المواقع التي يمر بها الخطان، فحددت معالمها ورسمت حدودها ونطاقاتها على الخرائط، لتشرع بعدها في بناء الخط وحدات الهندسة العسكرية التي تكلفت بهذه المهمة تحت إشراف خبراء ومهندسين مهرة، إلى جانب الحركة والعملاء، وبعض ممن وظفوا تحت ستار القضاء على البطالة، كما نجد المساجين والأسرى والمدنيين والمعتقلين الذين اضطروا إلى ذلك وكذا فرق من اللفيف الأجنبي والجلادين من أصحاب القبعات الخضراء والحمراء تحت حراسة الجيش الفرنسي، كل هذه الطاقات البشرية من اجل اختصار فترة الانجاز، مع العلم أن عمل المساجين والأسرى وحتى المدنيين لم يخرج عن نطاق الأسلاك الشائكة، أما مسألة الألغام والكهرباء فان الجنود الفرنسيين هم الذين يقومون بها، نظرا لما تتطلبه من تقنيات، إلى جانب عدم ثقة الفرنسيين في الجزائريين فكانت عملية زرع الألغام تتم بمعزل عنهم حتى لا يطلعوا على مواقع زرعها **(المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ، 2010، صفحة 76)**

وتجدر الإشارة أن قرار التلغيم تمت المصادقة عليه في 26 سبتمبر 1956م، ثم صدر قرار الشروع في عملية زرع الألغام بتاريخ 28 جانفي 1957م، كما يظهر في القرار رقم EMFA/12.G.53/3969 الصادر بتاريخ 28 جوان 1957م، حمل هذا القرار أيضا الأمر بتوسيع هذه الشبكة التجريبية وتعميمها على الحدود الشرقية **(الاطلس، صفحة 76)** وتأمينا لخط موريس تم توسيع المناطق المحرمة على طول الحدود الشرقية والغربية، حيث تم إجلاء السكان من هذه المناطق بالقوة ووضعوا في محتشدات ومراكز أقيمت خصيصا لهذا الغرض وتحت حراسة مشددة للجيش الفرنسي قصد منع جيش التحرير الوطني من الاتصال بهم وحرمانه من التموين والمعلومات، وحتى نهاية سنة 1957م تم ترحيل عشرات الآلاف من سكان الأرياف الذين لجأ الكثير منهم إلى تونس والمغرب والباقي أصبحوا عبارة عن أسرى حرب **(براهمي، صفحة 79)** مع تعاظم قوة الثورة التحريرية الذي تجسد فعليا من خلال سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة برئاسة الجنرال ديغول سنة 1958م، الذي كان يحمل طموحا في القضاء على الثورة وإنقاذ فرنسا من المأزق، وهو الذي قال مقولته الشهيرة "اقضوا على المقاومة الجزائرية أينما وجدت" وقد عين الجنرال "ديغول" لإنجاح مهمته الجنرال "شال" قائدا عاما للقوات البرية في الجزائر خلفا للجنرال " **آلار**"، فبادر إلى تكملة مشروع موريس المكهرب **(مريوش، 2010، صفحة 179)** وقام بتدعيم الخط الأول بخط ثان من الجهة الشرقية، أقيم خلف الخط الأول من الشمال إلى الجنوب وذلك في نهاية سنة 1958م وبداية 1959م، وقد نسب إليه الخط وأطلق عليه اسم "خط شال"، حيث

ينطلق من غرب وشرق القالة ليتجه جزؤه الأول نحو أقصى الشرق ليبلغ الحدود التونسية ويعود على شكل دائري ليتجه من جزئه الآخر نحو الجنوب محتضنا كل المدن والقرى الواقعة على الشريط الحدودي إلى أن يقترب من خط موريس قرب مدينة سوق أهراس ليتجها معا نحو الجنوب **(Teguia, 1988, p. 266)** وهو حسب المجاهد عمار قليل: "يمتد هذا الخط من الشمال إلى الجنوب انطلاقا من البحر المتوسط مرورا بأم طبول العيون شرق القالة، رمل السوق، عين العسل، الطارف، تماشيا مع الطريق الرابط بين بوحجار سوق أهراس، وقبل مدينة سوق أهراس بحوالي 2كلم عند وادي الجدرة ينطلق باتجاه حمام تاسة، ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاورة وسوق اهراس، وعند الكيلومتر 28 يتحول نحو جبل سيدو أحمد مرورا بالمريج إلى نهاية وادي سوف بشرق تبسة" **(كواتي، 2010، صفحة 103)**

امتاز خط شال بطاقة كهربائية وصلت إلى 12 ألف فولط، أما عرضه فلم يختلف عن خط موريس مع امتداد الأسلاك الجانبية حتى إلى 25م حسب المناطق وصعوبتها، وعرض أسلاك الأعثار الجانبية تختلف من حيث الارتفاع وكذلك من حيث تنظيم الألغام بها، وإلى جانب الخطين أقيم طريق معبد وملغم جانباه لا يمكن لعابره النجاة **(غربي، 2010، صفحة 38)** على الحدود الشرقية يستطيع السكان المحليون التمييز بدقة بين خطي هذا السد، وذلك دون شك كون أن الموقع الجغرافي لكل خط متباعد عن الخط الآخر، أما على الحدود الغربية فغالبا ما تتم الإشارة إلى الخطين باسم موريس وذلك لأن خط شال يوازي خط موريس ويندمج معه في بعض المواقع **(الاطلس، صفحة 75)**.

وعن هذه الأسلاك الشائكة والمكهربة يقول الجنرال ديغول:"..وقد أقيمت الحواجز على طول حدود الجزائر مع تونس والمغرب، قوامها منشآت دفاعية محتلة بشكل دائم ومغطاة بعوائق من الألغام والشريط الشائك، وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلى البلاد المجاورة من الدخول إلى الجزائر قبل عقد الصلح، ما لم نقدم على فتح الطريق لها بملء إرادتنا.." **(ديغول، 1971، الصفحات 59-60)**

وبالتالي يمكن القول أن قرار غلق الحدود الجزائرية الشرقية منها والغربية، كان أساسيا ضمن الإستراتيجية الاستعمارية، التي تعمل على جعل الجزائر فضاء مغلقا للمعارك ضد المجاهدين، وانجاز هذا الحاجز سيكون كافيا لحرمان المقاتلين الجزائريين في الداخل من الحصول على الإمدادات من الخارج **(الاطلس، صفحة 74)**. كما كلفت عمليات إقامة خطي موريس وشال خزينة الدولة الفرنسية مصاريفا ضخمة، حتى أرهق المواطن الفرنسي جراء ارتفاع المعيشة وتعطيل مختلف المشاريع التنموية وانتشار البطالة والحرب الاستنزافية بسبب الثورة الجزائرية، لتبلغ النفقات ملايير الفرنكات والدولارات (قنطاري، 2010، صفحة 70)، فقيمة انجاز كيلومتر واحد من الخط حسب المصادر الفرنسية تصل إلى حوالي

250.800 فرنك فرنسي، أما تكاليف إقامة المركز العسكري الواحد فإنها قدرت بحوالي 15.000.000 فرنك فرنسي **(غربي، 2010، صفحة 38)**

وتكمن الأهداف الفرنسية الحقيقية من وراء انجاز الأسلاك الشائكة والمكهربة في:

- توقيف قوافل السلاح وعزل القاعدتين الشرقية والغربية لمنع المجاهدين من الدخول والخروج وفصلهم عن القواعد الخلفية والداخلية، وبالتالي تحقيق عزلهم عن العالم الخارجي وحرمانهم من الإمداد والتموين والعلاج قصد القضاء على الثورة.
- حماية السكك الحديدية التي تنقل الأسلحة الفرنسية والممتدة على طول الحدود وتمر من الجهة الشرقية من "الونزة وتبسة" باتجاه "عنابة"، ومن الجهة الغربية من "وهران" إلى "مشرية ثم كولومب بشار".
- إيقاف امتداد صدى الثورة إلى الخارج من خلال إسكات صوتها، عن طريق احتكار وسائل الاتصال والتعتيم الإعلامي الكبير، مع فرض الرقابة على الصحفيين والمحققين حتى لا تخرج الثورة عن نطاقها الداخلي **(المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ، 2010، الصفحات 190-191)**.
- كسر فكرة التعاون وتحطيم المثل العليا للأسرة الجزائرية بعد الزج بالعائلات داخل المحتشدات المسيحية.
- تكريس الرعب وتمكين اليأس من نفوس الجزائريين بعد توسيع المناطق الشائكة المدعمة بوحدات دائمة الحركة للمراقبة والحراسة.
- تدعيم حرب العصابات بعد تنصيب الجنرال "ايرولي" المختص في حروب الليل ومراقبة كل عبور للرجال والسلاح سواء عبر الحدود أو بالمناطق الداخلية **(مريوش، 2010، صفحة 150)**
- إن الاستراتيجية العسكرية الجزائرية جعلت ضرب المصالح الاقتصادية الفرنسية جزء لا يتجزأ من أهدافها، حيث تعرض قطاع النقل خاصة القطارات التجارية إلى هجومات كبيرة قدرت ب730 عملية ضد القطارات و227 عملية ضد المحطات، وذلك خلال الفترة الممتدة من 01 نوفمبر 1954م إلى 31 أكتوبر 1975م، وقد كلفت هذه العمليات الاقتصاد الفرنسي 05 مليار فرنك سنة 1957م بينما وصل سنة 1958م إلى 9.5 مليار، ليرتفع لاحقا إلى 20 مليار فرنك خلال سنتي 1959م و1960م **(بشرير، (د-س)، صفحة 278)**

إذن تم الانتهاء من وضع المخططات في شهر أكتوبر 1959م، في حين أن عمليات التطوير والصيانة تستمر إلى غاية 19 مارس 1962م، وتعتمد في ذات الوقت على الحلول التي وضعتها عناصر جيش التحرير الوطني والابتكارات التي تتصورها الجيوش الاستعمارية من اجل زيادة الفعالية، على سبيل المثال لم تتوقف عمليات زرع الألغام إلا بنهاية العمليات العسكرية، وأية فجوة تخترق من طرف المجاهدين

تتم إعادة غلقها بواسطة الأسلاك الشائكة والمزيد من الألغام المضادة للأفراد، إضافة إلى تعزيز الحراسة على طول الحاجز خلال سنوات الستينات عن طريق تنصيب رادارات مراقبة (**الاطلس، صفحة 74**).

4. انعكاسات مشروع "الأسلاك الشائكة" على مسار الثورة التحريرية

إن أي ثورة أو حرب مهما كان نوعها ومستواها، تمثل بالنسبة إليها تلك القواعد الخلفية للإمداد والتموين والتدريب والعلاج أهمية كبرى، يؤدي قطعها النهائي إلى خنق القوات المسلحة العاملة والمساعدة وهو ما سعت فرنسا بكل طاقتها لتحقيقه (**قنطاري، 2010، صفحة 66**)، فعانت الثورة من صعوبات حقيقية متزايدة أمام عملية إيصال السلاح إلى جيش التحرير في نطاق الولايات، بعد أن أقامت فرنسا خطا دفاعيا على امتداد الحدود الشرقية والغربية (**عباس، 2007، صفحة 544**).

في ربيع سنة 1956م أنشأت قيادة الثورة بالخارج ما عرف بالقاعدة الشرقية على الحدود الجزائرية التونسية قصد حل مشكلة الإمداد، فكانت مهمتها مزدوجة، أولا كمخزن للتموين مباشرة بالسلاح ويعني ذلك الولايتين الأولى والثانية القريبتين من القاعدة وبدرجة أقل الولايتين الثالثة والرابعة، وثانيا كقاعدة إمداد تقوم بإرسال قوافل السلاح إلى الولايتين الثالثة والرابعة، وموازاة مع ذلك كانت قيادة الحدود الغربية تقوم بدور مماثل كمخزن بالتعاون مع الولاية الخامسة، لتحل صائفة 1959 موعد استكمال جيش الاحتلال انجاز خط شال الأكثر تطورا من خط موريس والأقرب للمناطق الحدودية (عباس، 2007، الصفحات 545-546).

ظلت وحدات جيش التحرير المتواجدة في المنطقة الحدودية التونسية-الجزائرية تواجه خط "موريس" في ظل صعوبات كبيرة لاختراقه وتخريبه، خاصة في بداية تعاملها معه وقبل اكتساب الخبرة والتجربة والوسائل المساعدة على قطعه وتخريبه، مما خلف سقوط عشرات من القتلى والجرحى في صفوفها، ورغم ذلك لم تتوقف محاولات القطع والتخريب، وتحديدا في المواقع التي لم تكهرب بعد، إلا أن القيادة العسكرية الفرنسية تعودت على كتمان أخبار تخريب الخط، خوفا من انهيار خرافتة كسد قاتل، فانشغلت بتطويره وتقويته والرفع من فعاليته (**براهمي، (د-س)، الصفحات 82-83**) ، وبإقامة السد الثاني "شال" ازدادت مصاعب وحدات جيش التحرير الوطني وأصبحت مطالبة بالتكيف مع الوضع الجديد والرفع من وتيرة العمليات الهجومية وزيادة فعاليتها، والضغط أكثر فأكثر على مراكز القوات الفرنسية حتى تجعلها في وضع توتر دائم (**براهمي، (د-س)، صفحة 102**).

جاء قرار مسؤولي الولايات الحدودية في البداية يقضي بتقليل القوافل ثم توقيفها مؤقتا، حيث كان لهذه الحواجز الرهيبة تأثير كبير على نشاط المجاهدين، خاصة قبل الاهتداء إلى السلاح الفعال ضده، فكانت أولى الصعوبات التي واجهت أفراد جيش التحرير هي كيفية اقتحام الخطوط والوسائل التقنية والمادية الواجب استخدامها (**غربي، 2010، صفحة 39**).

ونظرا للمعاناة الكبيرة التي كان يلاقيها جيش التحرير الوطني، وبعد دراسة الموقف العام ومقارنة النتائج المتحصل عليها منذ إنشاء خط "موريس"، اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ أواخر سنة 1957م قرارا يسمح بتمركز وحدات جيش التحرير الوطني بالشريط الحدودي التونسي-الجزائري والمغربي-الجزائري تفاديا للخسائر الكبيرة، ومحافظة على القوة الأساسية لجيش التحرير الوطني بما يتماشى وتطورات الحرب، كما كلفتها بتزويد الولايات داخل الجزائر بالسلاح والذخيرة، وهي مهمة صعبة خصوصا مع غلق الحدود وتمركز قوات فرنسية ضخمة على طول الحدود الشرقية خاصة **(براهمي، (د-س)، صفحة 83)** ، وبذلك تراجعت عملية إرسال الأسلحة عبر طول الحدود الشرقية، وأصبحت الكتائب والقوافل المكلفة بنقل السلاح إلى الداخل تعاني جراء شدة المراقبة.

في ظل اتساع المنطقة القتالية وخطورتها، كانت أفواج وكتائب المجاهدين تستغرق طول الليل لقطع الأسلاك الشائكة المكهربة واجتياز ممرات الموت الملغمة، وهي عمليات مواجهة قتالية انتحارية تتطلب تضحيات بشرية ومادية معتبرة، فكانت تبقى بين أروقة الموت أو أشلاء معلقة فوق وبين الأسلاك الشائكة أو أجسادا مفحمة على الخطوط الكهربائية، ومن ينجو من المجاهدين لاجتياز الأسلاك المكهربة والملغمة ومناطق الألغام، يصبح عليهم الصباح داخل الوطن تحاصرهم القوات الفرنسية، يدخلون معها في معارك جوية وبرية مدة يوم كامل أو قد تصل إلى عدة أيام إلى أن تنفذ ذخيرتهم الحربية، وكثيرون يكون مصيرهم الاستشهاد وربما ينجو البعض منهم ممن يعرفون الميدان ومسالك الأرض ليلا، وتقوم القوات الفرنسية بمنع خروج سكان المحتشدات بالمناطق الحدودية لمدة 15 يوما حتى لا يكون أي اتصال بالمجاهدين، وإذا تفوق المجاهدون في معركة الاجتياز فان القوات الفرنسية الجوية تلجأ إلى قصفهم بمادة النابالم المحرمة دوليا **(قنطاري، 2010، صفحة 68)**. وحسب التقارير الفرنسية التي ركزت في على فعالية هذه الأسلاك يصف التقرير الصادر يوم 19 سبتمبر 1958م يصف جيش التحرير بعد الانتهاء من خط شال فيشير إلى النقص الفادح في الذخيرة والأدوية ومختلف التجهيزات العسكرية **(Harbi & Meynie, 2004, p. 88)** ويذكر محمد حربي أن العقيد أوعمران الذي كان مسؤولا عن قضايا التسليح، كتب في 08 جويلية 1958م رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ابلغهم من خلالها مدى خطورة خط موريس المكهرب على عناصر جيش التحرير، ففي مدة لا تتجاوز الشهرين استشهد مالا يقل عن 6000 مجاهد سقطوا في منطقة واحدة في دوفيفيي (شمال سوق اهراس) نتيجة لتلك المحاولات **(Harbi, 3013, p. 189)** ، فكانت آثار هذا الخط المكهرب واضحة في إضعاف الجبهة الداخلية وهو ما تؤكده ذات الرسالة، ففي عرضه للأوضاع الداخلية أشار إلى عدم دخول أي سلاح ذو أهمية تذكر إلى الداخل، وتمثل الفترة مابين 1958-1959م

الأخطر على مستوى الخسائر البشرية التي تكبدها جيش التحرير على طول خط شال خلال عمليات العبور **(Bellahsene, s-d, p. 80)**.

أمام عمليات التطويق التي فرضتها فرنسا وبداية تكدس الأسلحة بالخارج حيث القواعد الخلفية بتونس والمغرب، عملت لجنة التنسيق والتنفيذ التي اضطرت إلى مغادرة الجزائر منذ شهر مارس 1957م نحو تونس، على إعادة تنظيم شؤون وحدات جيش التحرير بالحدود، المشكلة من الوحدات التي كانت قد كلفت بجلب السلاح نحو الداخل وفئة المجندين من اللاجئين والفارين من الجيش الفرنسي، كما أقدمت لجنة التنسيق على تنظيم عمليات الإمداد، وفي هذا الإطار جاء اجتماع اللجنة بتاريخ 4 أفريل 1958م الذي استحدث الدوائر الثمانية التي شكلت نواة ظهور الحكومة المؤقتة لاحقا في سبتمبر 1958م كان من بين هذه الدوائر "دائرة التسليح والتموين العام" التي أسندت قيادتها إلى العقيد "أوعمران"، وكلفت بتموين لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهتين الغربية والشرقية اللتان استحدثتا في ذات الاجتماع السابق الذكر، هذا وقد حددت لجنة التنسيق والتنفيذ خلال هذا الاجتماع مهام لجنة تنظيم العمليات العسكرية بشقيها الشرقي والغربي في إحداث التنسيق بين الولايات، وإعداد الإطارات العسكرية والسياسية والطبية لتعزيز الكفاح المسلح، والقيام بالإصلاحات التي تراها تتلاءم مع مستجدات الكفاح (**سيد علي، 2012، الصفحات 291-292**).

كما قررت قيادة جيش التحرير ضرورة تحطيم هذه الحواجز، عن طريق تدريب جنودها وفقا للأساليب العصرية وتمكينهم من الاستفادة من خبرات ومهارات الضباط الجزائريين أينما كانوا حتى يتحسن مستوى الأداء، ويتغلب بذلك قادة جيش التحرير على مشكلة الغزارة في الشباب الجزائري المتطوع لخوض معركة التحرير لكن ينقصه التدريب الجيد، وقد اعتمد كريم بلقاسم قائد القوات المسلحة في لجنة التنسيق والتنفيذ ضمن خطته الرامية لتدريب قوات جيش التحرير وقطع الأسلاك الكهربائية على رئيس مكتبه الرائد "ايدير" الذي كان يتمتع بتكوين عسكري رفيع المستوى، كما استعان بخبراء عسكريين من المشرق العربي وذلك نظرا لكفاءتهم العالية في هذا الميدان، وبذلك استطاع جيش التحرير خلق ثغرات ومصاعب للجيش الفرنسي الذي اضطر قادته إلى إعادة النظر في استراتيجياتهم وتعديل خططهم التي وضعوها في البداية، فقد تمكنت كتائب وفيالق جيش التحرير من تكسير قوات الدفاع الفرنسية، غير أن هذه المجموعات كانت باهظة الثمن حيث كلفت جيش التحرير عشرات الشهداء، وعندما تبين للفرنسيين أن قوات جيش التحرير واصلت اختراقها للأسلاك الشائكة قررت القيادة العسكرية الفرنسية أن تشن هجوما جويا على ساقية سيدي يوسف وذلك بعد أن اتضح لها قلة فعالية خط موريس في منع الثوار من اجتياز حدود الجزائر **(بوحوش، 1997، الصفحات 480-481)**.

وفي هذا الإطار عملت القوات الفرنسية جاهدة على ملاحقة وحدات وفرق جيش التحرير على الحدود الغربية، كما بذلت قصارى جهدها من اجل وضع حد لشبكة تهريب السلاح سواء في الداخل أو في الخارج وذلك بتقوية أجهزة استخباراتها ومنظماتها الإجرامية، مثل منظمة اليد الحمراء التي تعد فرعا من المكتب الثاني الفرنسي، كانت عناصرها تتبع تحركات أعضاء شبكة التسليح في الجزائر وأوروبا والوطن العربي من اجل التخلص منهم.

تعتبر المرحلة مابين 1959-1962م من أصعب مراحل الثورة، حيث تذكر التقارير أن تسليح المجاهدين قد نقص وقوافل الإمداد تعاني عبر الحدود وحتى في الداخل، إذ تشير تقارير الولاية الثانية أن آخر قافلة للسلاح مرت بتراب الولاية إلى الولاية الثالثة كانت بتاريخ 24 جوان 1959م، ولم يبق أي مصدر للتزود بالسلاح سوى ما يغنمه المجاهد من أرض المعركة، أو تهريب بعض الأسلحة من طرف الشباب الجزائري المجند في الجيش الفرنسي، وذات الوضعية يؤكدها تقرير الولاية الرابعة إذ يذكر أن سنة 1959م كانت صعبة جدا حيث خسر فيها الجيش بالولاية قرابة الثلث من قواته، كما عرفت نقصا ملحوظا في الاطارت والأسلحة، وبالمقابل وصل تعداد الجيش الفرنسي إلى أكثر من نصف مليون جندي مستعملا في ذلك الوحدات المنقولة جوا **(مريوش، 2010، صفحة 150)**.

كانت التقنيات المستخدمة من طرف المجاهدين تسير وفق التدرج في اجتياز الخط، فمن الحفر تحت الأسلاك إلى استخدام المقصات، وفي مرحلة لاحقة عرف الوضع تطورا سرعان ما أفرز نتائج عكسية تماما لم يكن الجيش الفرنسي يتوقعها، حيث طور جيش التحرير الوطني من قدراته الحربية وتشكلت كتائب كاملة مدربة لإزالة الألغام والمتفجرات وكذا إتلاف الأسلاك الشائكة والمكهربة، فكان أهم سلاح استخدم في عبور الخطوط هو سلاح (البنغالور)، وهو عبارة عن أنبوب حديدي يتراوح طوله بين 1.40م و1.80م مملوء بشحنة من مادة البارود يسمى البلاستيك الرخو شديد الانفجار تزن مابين 04 و05 كغ، أما عملية تفجيره فتتم بطريقتين الأولى بواسطة مفجر ومشعل حيث يقوم الشخص بإشعال المشعل ثم يبتعد عنه، والطريقة الثانية تتم بواسطة المفجر وسلك كهربائي وبطارية **(غربي، 2010، صفحة 39)**.

فمن الطبيعي أن تولي قيادة الثورة اهتماما لإيجاد حل مناسب لهذه المشكلة المعقدة، سواء بوسائلها الخاصة أو بطلب المشورة والمعونة من مختلف البلدان الشقيقة والصديقة، التي لم تتخلف عن تقديم يد المساعدة بالخبراء والتجهيزات اللازمة لتجاوز هذه الخطوط، فاعتمد جيش التحرير الوطني لاختراق هذا الحاجز الخطير تكتيكا تمثل في:

- يتم إثارة الإنذار في عدة مواقع من الخط المكهرب في نفس الوقت.
- القيام بعمليات عبور وهمية بهدف تضليل وحدات المراقبة .
- التسلل بسرعة والمبادرة بالانتشار فورا في الطبيعة وراء الخطوط.
- وتفضل الوحدات القادمة من الحدود الغربية عادة الالتفاف على الخط جنوب بشار، ويتم الاختراق بعدة وسائل منها:–تفجير شحنات البنغالور الذي يحدث فجوات مؤمنة يتسلل الثوار عبرها.
- الحفر تحت الخطوط والتسلل عبر الأخاديد المستحدثة
- تجربة بعض الوسائل العازلة مثل الاسطوانات أو البراميل الخشبية ...

وتتفاوت خطورة العملية حسب العدد، فالأفواج القليلة تتمكن عادة من التسلل دون مشاكل عكس الوحدات الثقيلة بحجم الفصيلة أو الكتيبة **(عباس، 2007، الصفحات 546–547)**.

ركز جيش التحرير على تكثيف الهجومات في الجبهة الشرقية والغربية للقضاء على خطي شال وموريس وإنجاح إدخال الأسلحة من تونس والمغرب واختراق الأسلاك المكهربة بعدة وسائل، ولمواجهة السد اعتمدت الثورة على سياسة الحرص على حياة المجاهدين الذين كلفوا بالعبور دون أن يكونوا عرضة لمفعول الخط المكهرب أو إثارة انتباه القوات الفرنسية **(تابتي، 2017، صفحة 221)**.

وضعت قيادة الثورة إستراتيجية لتسريع فك الحصار المضروب عليها، حيث نظمت وحدات جيش التحرير هجومات مكثفة، استهدفت الخطوط المكهربة عرفت بمعارك الحدود التي شكلت مرحلة جديدة من الكفاح المسلح، وقد فوجئت القيادة العسكرية الفرنسية باتساع نطاق هذه العمليات ومدى تنسيقها ونجاحها كما اندهشت لعمليات العبور التي نفذتها وحدات جيش التحرير على مستوى الحدود الشرقية والغربية بعد تخريبها لتلك الأسلاك دون خسائر تذكر كما جرت العادة من قبل **(برشان، 2018، صفحة 24)**.

تجدر الإشارة إلى أن معارك الحدود الكبرى ابتدأت منذ شهر نوفمبر1958م واستخدمت فيها وحدات جيش التحرير أسلحة متطورة وتقنيات عصرية مضادة للأسلاك الشائكة، ووظف جهاز الاستعلامات في كشف تحركات العدو من جهة والاستعانة بخبراء متخصصين في البلدان الداعمة للثورة خاصة من مصر لتدمير الأسلاك الشائكة والمكهربة، وتدريب عناصر جيش التحرير على قطعها من جهة أخرى، وفي ذات السياق نذكر أن قيادة الثورة قامت بإرسال بعثات علمية إلى الخارج، وفي هذا الإطار تمكنت عناصر جيش التحرير من اكتساب خبرة عالية في مجال التعامل مع الأخطار التي طرحتها الأسلاك الشائكة، ومن ثم شن هجومات واسعة ومنظمة تستهدف اقتحامها **(برشان، 2018، الصفحات 24–25)**.

رغم الحملات الدعائية وسياسة التهويل والتخويف التي شنتها مختلف أجهزة الإعلام الفرنسية عن هذه الخطوط، وأن الثورة قد ضعفت من الداخل ومعها جيش التحرير الوطني، الذي لم تعد له القدرة على شن

الهجومات نظرا لافتقاره إلى السلاح والذخيرة من جهة والى تجزئة فرقه وتفككها تحت ضغط عمليات شال العسكرية من جهة أخرى، وللتأثير على معنويات المجاهدين راحت أجهزة المخابرات الفرنسية تذيع المناشير الواحد تلو الآخر، تحذر فيها فرق جيش التحرير من عواقب اجتياز الخطوط الشائكة، وردا على ذلك سارعت قيادة جيش التحرير الوني إلى شن عمليات لاجتياز هذه الخطوط، فكانت أشهر الهجومات (1958/10/31م)، (1958/10/11م)، (1959/02/12م)، (1958/12/13م) وهي الهجومات التي أقلقت فرنسا، فكذبتها في البداية ثم اعترفت بوقوعها لاحقا **(غربي، 2010، الصفحات 39-40)**.

وبسبب تطويق الحدود الجزائرية شرقا وغربا بالأسلاك الشائكة، كان على قيادة الثورة البحث عن منافذ جديدة لتموين العمل الثوري داخل الولايات من أجل ضمان استمراريته، فكانت الواجهات البحرية خاصة حدود السواحل المغربية الجزائرية السبيل الأمثل لاستقبال السفن المحملة بالسلاح والذخيرة، مع الإشارة إلى أنها لم تكن في معظمها ناجحة وخالية من العقبات، خاصة بعد أن فرضت السلطات الفرنسية حضرا بحريا شاملا على السواحل المغاربية وحتى على الحدود الدولية، من اجل تعقب الإمدادات من الأسلحة التي قد تصل الثورة الجزائرية من الدول الداعمة لها، وذلك بتفتيش كل السفن التجارية المتوجهة إلى الجزائر أو المغرب **(برشان، 2018، صفحة 17)**..

شكل ذلك صعوبات أخرى لقيادة الثورة، جعلها تفكر في إنشاء مصالح استخباراتية لتأمين وصول الأسلحة إلى أهدافها المحددة، بعيدا عن أعين الرقابة الفرنسية المفروضة على السواحل المغاربية، من هنا جاءت فكرة ربط وزارة التسليح والتموين التي كان يترأسها "محمود الشريف" في الحكومة المؤقتة ودمجها بوزارة التسليح والاتصالات العامة تحت إشراف "عبد الحفيظ بوصوف" **(برشان، 2018، صفحة 22)**..

فجاء تركيز قيادة الثورة على المناطق الجنوبية للجزائر، تلك التي لم يشملها مشروع الأسلاك الشائكة فتقرر مع بداية سنة 1960م إنشاء جبهة على أرض جمهورية مالي، عرفت بجبهة مالي بفعل الظروف الحرجة التي كانت تمر بها الثورة الجزائرية جراء عملية تطويق الحدود الشرقية والغربية، فكان ضروريا البحث عن مناطق جديدة للتزود بالسلاح تكون بديلة وآمنة، فجاء فتح هذه الجبهة بقيادة "عبد العزيز بوتفليقة" الملقب بعبد القادر المالي كمسؤول سياسي وعسكري على الجبهة **(برشان، 2018، صفحة 24)** ونظرا للسمعة العالمية التي كان يحظى بها المناضل الجزائري "فرانز فانون"، خاصة في القارة السمراء جند لمد صدى الثورة في إفريقيا الغربية معية المجاهد الرائد "فرحات الطيب" المدعو زكرياء، جهود انتهت بمد أواصل الصداقة بين كبار المسؤولين في مالي والنيجر، وتم التعرف على كبار شيوخ القبائل على طول الحدود الجزائرية-المالية والجزائرية-النيجرية، ومنه حققت الثورة على طول الحدود الغربية من الشمال إلى منطقة "فاو" النيجرية حزام إمداد لدعم الكفاح المسلح بالداخل (**سيد علي، 2012، صفحة 296)**

وأيضا فتح الجبهة من فزان بليبيا باتجاه اليزي وعين امناس، إضافة إلى إرسال الأسلحة انطلاقا من ميناء "كوناكري" بغينيا مرورا بمالي باتجاه برج باجي مختار، تمنراست، عين صالح، واستعملت كل وسائل النقل كالسيارات والخيل وحتى الأشخاص **(عمراني، 2001، الصفحات 105-106)**. ونظرا للمشاكل الكبيرة التي طرحها المحيط الصحراوي في عملية نقل الأسلحة والذخيرة، حيث كثيرا ما تعرضت قوافل الأسلحة التي كانت هدفا مباشرا للطائرات الحربية للقصف مما جعل قيادة الثورة تتراجع عن جلب الأسلحة من المناطق الجنوبية **(برشان، 2018، صفحة 24)**.

مع تزايد تذمر قادة الداخل بعد عملية التطويق التي آلت إليها حدود الجزائر، كان التوجه المركزي لقيادة الثورة مع نهاية سنة 1958م إلى نهاية 1961م يسير نحو تشكيل جيش عصري معزز بأسلحة حديثة ومتنوعة بالجبهتين الشرقية والغربية يكون موازيا لجيش التحرير الوطني في الداخل، وترى قيادة الثورة في الخارج أن هذه الإستراتيجية هي الحل الأمثل للحيلولة دون وقوع الثورة في حالة الشتات التي كانت عليها وحدات الولايات بالحدود. وبالتالي كان تطور الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في مجال سياسة التطويق الحدودي هو ما جعل هيئة الأركان تركز على ضرورة تنظيم شؤون وحدات الجيش الرابضة بالجبهتين الشرقية والغربية طيلة الفترة مابين فيفري 1960م وأوت 1961م لتجعل منها جيشا عصريا يشكل قوة رادعة ورهانا قويا يحفظ المشروع الثوري برمته من مغبة الانزلاق أثناء المفاوضات الفرنسية الجزائرية **(سيد علي، 2010، الصفحات 300-301)** . استطاعت هيئة الأركان نسبيا التأقلم مع الأوضاع سواء تعلق الأمر بمواجهة الخطين أو تحقيق مسألة العبور وإمداد الولايات بالسلاح، وبمقارنة بسيطة نجد أن جيش الحدود خلال سنة 1958م خسر 4000 جنديا، أما بداية من سنة 1960م فانه استطاع أن يحطم رفقة 2000 جندي من جيش التحرير الوطني مركز عين زانة، الواقع على بعد 03 كم عن طريق سوق أهراس وغار الدماء **(سيد علي، 2010، صفحة 117)**. إن مهمة هيئة الأركان ظلت صعبة بالنظر إلى الوضع المزري الذي عاشته الثورة خلال عمليات شال الكبرى، وكان هدفها هو شل قوى الجيش الاستعماري على طول الحدود، عن طريق تنظيم عمليات كبرى مابين 1960 و1961م ضمن منطقة العمليات للجبهة الشمالية والجنوبية توازيا مع محاولات التوغل عبر الصحراء الكبرى، وهو ما ساعد على دخول 500 مجاهد بالولاية الأولى، أما عن الولاية الثانية فان التواجد المكثف لقوات الجيش الاستعماري للجبهة الشمالية قصد تعزيز خط شال، ساهم في إعاقة مهمة جيش الحدود لتحقيق مسألة العبور، فضلا عن صعوبات الاتصال مع مجلس الولاية، وهو ما دفع بقيادة الأركان إلى تأسيس وحدات صغيرة تراقب عن كثب المجموعات السكانية المجمعة في المحتشدات **(سيد علي، 2010، الصفحات 118-119)** فساهم بذلك نشاط لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية في إعطاء الكفاح المسلح بالولاية الخامسة على الخصوص فاعلية

أنعشت الثورة بالداخل وساهمت أيضا في بداية التركيز الفعلي لاهتمام العسكريين الفرنسيين بالولاية الخامسة واعتبارها معقلا خطيرا للثوار في ظل الحركية التي ميزت قوافل الإمداد بالسلاح عبر الحدود الغربية.

في نهاية المطاف لم يلعب هذا الحاجز أي دور حاسم في نتيجة الصراع، كان أرضا لمعركة لم تحل دون تقدم المجاهدين الذين صمموا على المخاطرة من اجل هدفهم، لم ينجح هذا الحاجز إلا في عزل جزء من القوات الجزائرية خارج حدود الوطن **(الأطلس،(د-س)، ص 74)**.

5. خاتمة

بعد معالجتنا لموضوع الإستراتيجية المتعلقة بمواجهة الثورة التحريرية من خلال الأسلاك الشائكة والمكهربة والملغمة، التي اعتمدتها فرنسا بهدف القضاء على الثورة نخلص إلى جملة النتائج التالية:

- بعد الفشل الكبير الذي ألحقته الثورة التحريرية بمختلف المشاريع الفرنسية التي كانت تطرحها فرنسا في كل مرة لجأت إلى مخطط جديد، وهو الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة على الحدود الشرقية والغربية للجزائر، سخرت له إمكانيات ضخمة مادية وبشرية من أجل إنجاحه في عزل الثورة وخنقها.

- إن المشروع الفرنسي المتمثل في الأسلاك الشائكة كان بمثابة الورقة الرابحة التي تراهن عليها فرنسا في الاحتفاظ ب "الجزائر فرنسية"، وتحقيق هدفها في القضاء على الثورة التحريرية بتغيير مسارها نحو التراجع والفشل، غير أن كل ذلك كان صعب التحقق أمام إرادة جيش التحرير الوطني التي استطاعت مواجهة الأسلاك الشائكة وإيجاد طرق خاصة لإيصال الأسلحة إلى داخل الجزائر وتنشيط عمليات المواجهة ودعم مختلف المعارك، التي ما كانت لتستمر لولا توفر العنصر الحيوي المسؤول عن إنجاح العمل التحرري والمتمثل في السلاح.

- يمكننا القول أن هذه الأسلاك، أو كما وصفت بالسد القاتل استطاعت فعليا أن تحقق بعض أهدافها من حيث أنها شلت حركة جيش التحرير وتراجع عملياته الحربية ظرفيا بسبب نقص التزود بالأسلحة، فكانت العملية صعبة جدا في ظل وجود مانع قوي، مما نتج عنه فقدان واستشهاد آلاف من المجاهدين الذين حاولوا العبور، إلا أن ذلك لم يكن عائقا مستحيلا في وجه جيش التحرير الوطني الذي استطاع التكيف مع الوضع وعمل على إيجاد بدائل مختلفة لمقاومة السد الفرنسي.

6. قائمة المراجع

الاطلس. (بلا تاريخ). أطلس مكافحة الالغام في الجزائر.

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية . (2010). الأسلاك الشائكة المكهربة. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر: دار القصبة للنشر.

الموسوعة العسكرية .(1981) .الموسوعة العسكرية (ج01) بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

براهمي، م .ا (د–س). جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة . في: ج .ا .الثورة . الملتقى الاول حول دور مناطق الحدود ابان الثورة التحريرية .تبسة :جمعية الجبل الابيض.

برشان، م .(2018) .استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة ازمة التسليح .1962–1958 مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية.(08)

بشرير، و .(د–س) .المخططات الاستعمارية في مجابهة الثورة التحريرية كنموذج "الأسلاك الشائكة . مجلة العلوم القانونية والاجتماعية.(08)

بوحوش، ع .(1997) .التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية .1962بيروت :دار الغرب الاسلامي.

تابتي، ح .(2017) .ردود فعل الثورة الجزائرية تجاه سياسة ديغول 1962–1958عسكريا وسياسيا . مجلة القرطاس. عدد.05

جبلي، ا .(2014) .الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية .1962–1954الجزائر :دار الامة.

ديغول، ش .(1971) .مذكرات الامل التجديد .1962–1958 ترجمة .ف .العادة ,بيروت :منشورات عويدات.

زغيدي، م .ل .(2004) .مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية .1962–1956الجزائر :دار هومة.

سيد علي، أ .(2010) .التطور السياسي في الثورة الجزائرية .1961–1960الجزائر :دار الحكمة للنشر.

عمراني، ع .ا .(2001) .التسليح اثناء الثورة، التسليح والمواصلات اثناء الثورة التحريرية –1956 .1962الجزائر :المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر .1954

غربي، ا (2010) .نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية الأسلاك الشائكة المكهربة .دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام .الجزائر :المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر .1954 في : دراسات وبحوث الملتقى الوطني الاول حول الاسلاك الشائكة والالغام .الجزائر :دار القصبة للنشر.

عباس، محمد. (2007). نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار القصبة للنشر.

قنطاري، محمد. (2010). سدود الاسلاك الشائكة وحقول الالغام على الحدود الجزائرية دورها وتأثيرها في الثورة. تأليف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 (المحرر)، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الاول حول الاسلاك الشائكة والالغام. الجزائر: دار القصبة للنشر.

مريوش، أ .(2010) .الاسلاك الشائكة في الجزائرهل هي استراتيجية جديدة لخنق الثورة ام هي اعتراف رسميبنجاحها؟ Dans .ا .ا ,(Éd.) 1954 .دراسات وبحوث الملتقى الوطني الاول حول الاسلاك الشائكة والالغام .الجزائر :دار القصبة للنشر.

سيد علي، م أ .(2010) .التطور السياسي في الثورة الجزائرية .1961-1960الجزائر :دار الحكمة للنشر.

سيد علي، م ,أ .(2012) .دور قيادة الاركان بالحدود الشرقية والغربية في مجال الامداد خلال الثورة الجزائرية .1962-1958مجلة البحوث والدراسات.14 ,

ياحي ,م .(2010) .الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة Dans .ا .ا ,(Éd.) 1954 .دراسات وبحوث الملتقى الوطني الاول حول الاسلاك الشائكة والالغام .الجزائر :دار القصبة للنشر.

Bali, B. (s.d.). Guerre de Libération Nationale D'algérie 1954-1962 Sanglantes excursions dans les barbelés. Algerie : édition Ibn Khaldoun.

Bellahsene, B. (s-d). Guerre de libération nationale d'algérie 1954-1962 sanglantes excursions dans les barbelés. ALGérie: Ibn khaldoun.

Harbi, M. (2013). Les Archives de la Révolution Algérienne . Alger : Edition DAHLAB.

Harbi, M. (3013). Les Archives de la Révolution Algérienne. Alger: édiyions Dahlab.

Harbi, M., & Meynie, G. (2004). Le F.L.N Document et Histoire 1954-1962. Alger: CASBAH édition.

Harbi, M., & Meynier, G. (2004). Le F.L.N Document et Histoire 1954-1962. Alger: édition Casbah.

Teguia, M. (1988). L'algérie en Gurre. Alger: O.P.U.

Teguia, M. (1988). L'Algérie en Guerre. Alger: O.P.U.